بولندا تنتفض ضد اتفاقية إسطنبول

قامت بولندا بتاريخ 2020/07/28م بإعلان انسحابها من اتفاقية إسطنبول، وقد غرّد نائب وزير العدل مارسين رومانوسكي قائلا: "**إن اتفاقية إسطنبول تستخدم النساء في حرب أيديولوجية. اتفاقية إسطنبول، التي صادق عليها المجتمع المدني تجبرنا على مفاهيم تزرع الإحباط واليأس لدى الأطفال، وتفرض تعزيز أيديولوجية النوع الاجتماعي وتنتهك الدستور البولندي**".

تذكّرنا اتفاقية إسطنبول بقصة حصان طروادة؛ ذلك الحصان الخشبي العملاق الذي تركه العدو المتظاهر بالهزيمة بعد الانسحاب فأدخله أصحاب القلعة فرحين بكل سذاجة بانتصارهم من دون حرب بعد حصار طويل، فإذ به يخبأ في جوفه جنود للعدو الذين تسلّلوا ليلا في غفلة منهم ليُهلكوهم ويقضوا عليهم.

إن اسم هذه الاتفاقية يوحي بأنها تهدف لمنع العنف ضد المرأة، ولكنّ المتمعّن في بنودها يتبيّن أنّ هدفها الوحيد هو الاعتراف بالشّواذ بل وجعل نمط حياتهم نمطا مجتمعيّا يحتذى به؛ إذ نجد العديد من البنود تتحدث عن العمل على ترسيخ فكر الشواذ وثقافتهم من خلال البرامج التعليمية.

إن كان سياسيو بولندا قد انتفضوا على هذه الاتفاقية التي تدّعي حماية النساء وتخفي أهدافها الحقيقية بهدم النظام الفطري البشري الذي جبلنا الله تعالى عليه وهو الأسرة المتكونة من أم وأب طبقا لسنة الله في خلقه، فكيف تجرأ القائمون على النظام في تونس ومن خلال وزارة المرأة على طلب الانضمام للاتفاقية بتاريخ 2020/04/30م؟!

إنّ ما أقدموا عليه لا يمكن أن يكون إلا الخيانة والغدر، فبينما الناس غارقون في الركض وراء لقمة العيش وشظف الحياة العلمانية يُسرع الحاكم في بلادنا لإثقال كاهلنا بتوريده لبضاعة فاسدة لفظها أهلها.

إن ظهر في الغرب الذي يبني تفكيره انطلاقا من وجهة نظر علمانية تفصل الدين عن الحياة، من يغسل يديه من هذه الاتفاقيات الإجرامية ويندب وينتحب أسره المفككة وأطفاله المقهورين المحرومين من التوازن الروحي، فكيف لأمة أكرمها الله بالإسلام أن لا تُميز الخبيث من الطّيب؟!

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الأستاذة حنان الخميري

الناطقة الرسمية للقسم النسائي لحزب التحرير في ولاية تونس